

8 March 2012

Arabic

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائتين والثانية والخمسين بعد الألف  
المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الخميس، ٨ آذار/مارس ٢٠١٢، الساعة ٩/٤٠

الرئيس: السيد هشام بدر..... (مصر)

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعلن افتتاح الجلسة العامة المائتين والثانية والخمسين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

وبمناسبة اليوم العالمي للمرأة، يسعدني أن أقدم لكم السيدة بياتريس فيهن من الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية التي ستلقي كلمة أمام المؤتمر. أجل، لقد حرصنا على أن تحاطب السيدة فيهن، ومن خلالها الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، المؤتمر هذا اليوم الذي يوافق يوم المرأة، دون انتظار الجلسة العامة القادمة.

إذاً للاحتفال بهذه الذكرى في هذا اليوم، أذكر أن البعض يقول لي أحياناً إن ما أقوله هنا يُسجل في محضر الجلسة لذلك وجب علي أن أنتبه لما أقول. ولكن عندما قالوا لي إن اليوم هو يوم المرأة، قلت إن عيداً واحداً لا يكفي لرد جميل المرأة بل يجب أن يكون كل يوم من أيام السنة هو يوم المرأة. فلما تتأمل في وجه أمك وزوجتك، تتيقن من أن كل يوم هو بالفعل يوم المرأة.

وأود الآن، بعد هذه الملاحظات، أن أعطي الكلمة للسيدة فيهن كي تتوجه بخطاب إلى المؤتمر.

**السيدة فيهن (الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية) (تكلمت بالإنكليزية):** شكراً السيد الرئيس، أنا أيضاً أتمنى أن يكون كل يوم هو يوم المرأة.

يشرفنا في الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية أن ندلي للمرة الثالثة بالبيان السنوي للرابطة بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة. ومع ذلك، لا نزال نشعر بخيبة أمل إزاء عدم إحراز أي تقدم في إطار آلية نزع السلاح برمتها، وتحديدًا في سياق هذا المؤتمر المعني بنزع السلاح. فقد أكدت الرابطة، على مدى ٩٠ سنة، على الروابط القائمة بين الإنفاق العسكري وتجارة الأسلحة والتراعات العنيفة، وانخفاض الموارد المتاحة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولتحقيق المساواة بين الجنسين. ويُلاحظ أن الأزمات الناشئة عن تغير المناخ والفقر والانهيار الاقتصادي والتدهور البيئي، التي حدثت بالتزامن بعضها مع بعض، اشتدت حدتها خلال القرن الحادي والعشرين. ولا يمكن القبول باستمرار حالة الجمود في مجال نزع السلاح. فإذا تبين أن الآلية الحالية غير قادرة على التصدي بشكل مناسب للأخطار التي تهدد الأمن والسياسة والاقتصاد بسبب وجود أسلحة نووية، يجب علينا إذاً أن نبحث عن مكان آخر لإحراز تقدم في هذا المجال.

لقد نظمت الرابطة بالأمس حلقة دراسية حول نزع السلاح بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، هنا في مكتب الأمم المتحدة بجنيف. وركزت الحلقة الدراسية هذه السنة على تقارب مختلف جوانب القانون الدولي، مع التشديد بوجه خاص على حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ونزع السلاح. وتؤمن الرابطة بأن كل تدبير يُتخذ في مجال نزع السلاح يجب أن يشكل مساهمة في منع نشوب التراعات المسلحة، ومنع انتهاكات حقوق الإنسان

والتصدي بشكل جدي لثقافة واقتصاد التزعة العسكرية. لذا، نرى أن القضايا المتصلة بالأسلحة النووية وتجارة الأسلحة لم يعد ممكناً تناولها في الحافل التقليدية لزرع السلاح. بل هي مواضيع ينبغي بحثها في سياق المجموعة الكاملة لآليات الأمم المتحدة وهيئاتها التي تسعى إلى تحقيق أمن البشرية والتنمية المستدامة. وفي مثل هذه الظروف، أي في ظل حالة الشلل التي تعاني منها آلية نزع السلاح منذ نحو ١٥ عاماً، يجب علينا أن نبحث عن مكان آخر من أجل إحراز تقدم في هذا المجال. وبما أن إنتاج الأسلحة وتكديسها واستخدامها، هي أعمال تنتهك مجموعة كاملة من حقوق الإنسان، نرى أن آليات حقوق الإنسان هي الحفل الملائم لتناول هذه القضايا.

فالروابط بين حقوق الإنسان ونزع السلاح واضحة، وثمة مداخل عدة لإثبات هذه الروابط، ومن ذلك الشواغل الإنسانية والبيئية التي لا تخفى على أحد. إن أي هجوم نووي سيؤدي لا محالة إلى سقوط عدد كبير من القتلى المدنيين يمكن أن يستوفي بسهولة معيار الإبادة الجماعية. وإن القتل العشوائي لمئات الآلاف من السكان المدنيين الذي سببه قصف مدينتي هيروشيما وناغازاكي بالقنابل الذرية خير دليل على ذلك. فأى هجوم نووي سيخلف أيضاً أثراً كارثياً على الصحة والبيئة. فقد بينت دراسات الآثار البيئية التي يمكن أن تسببها مثلاً حرب نووية إقليمية، أو حرب نووية عالمية، يشارك فيها كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الثمانينات من القرن الماضي؛ في حين بينت دراسات أجريت حديثاً أن حرباً نووية إقليمية بين باكستان والهند يمكن أن تسبب مجاعة عالمية قد تؤدي بحياة ما يزيد على مليار شخص.

وهناك أمثلة أخرى على الروابط بين حقوق الإنسان ونزع السلاح. فعلى سبيل المثال، يجب مقارنة العمليات المستمرة لتجديد الأسلحة النووية ونشرها وصيانتها بالميزانيات المتاحة للوفاء بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. فعدة هي البلدان الحائزة لأسلحة نووية التي تجري تخفيضات كبيرة في الاعتمادات المخصصة لأنظمة الرعاية الاجتماعية، كالرعاية الصحية والتعليم ورعاية الأطفال بينما تنفق المليارات على تحديث ترسانتها من الأسلحة النووية والتقليدية. ويشار في هذا السياق إلى أن تخصيص الموارد الكافية أمر بالغ الأهمية لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فالفقرة ١ من المادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تنص على ما يلي: "تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد بأن تتخذ، بمفردها وعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيما على الصعيدين الاقتصادي والتقني، وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف بها في هذا العهد، سالكة إلى ذلك جميع السبل المناسبة، وخصوصاً سبيل اعتماد تدابير تشريعية." وتوضح مبادئ ماستريخت التوجيهية المتعلقة بانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن أي دولة لا تخصص أقصى قدر ممكن من مواردها المتاحة من أجل إعمال حقوق الإنسان، هي دولة تنتهك بذلك التزاماتها بموجب العهد.

وقد أثبتت بحوث أجريت في الفترة الأخيرة أن الدول الحائزة لأسلحة نووية ستنفق، استناداً إلى معدلات الإنفاق الحالي، ما لا يقل عن ١ تريليون دولار على الأسلحة النووية خلال العقد القادم. ويرجح أن يتجاوز الإنفاق هذا الرقم نتيجة تسارع وتيرة برامج التحديث التي يجري تنفيذها على نطاق واسع، وذلك في وقت يسعى فيه العالم جاهداً من أجل التعافي من مخلفات أزمة مالية حادة وفي سياق تجري فيه معظم البلدان تخفيضات على برامجها المتعلقة بالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية. ونتيجة تواصل الاستثمار في الترسانة النووية، سيستمر استنزاف الموارد، وبخاصة من الفقراء في العالم. وهناك ما يزيد على ١,٢ مليار من الأشخاص الذين يُعانون مما يُعرف بحالة "الفقر المدقع"، أي ممن يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم. و٧٥ في المائة من هؤلاء الأشخاص هم من النساء. إضافة إلى ذلك، يموت ما يزيد على ٣٠.٠٠٠ طفل سنوياً بسبب الفقر. ويلاحظ في هذا السياق أن النساء والفتيات ما فتئن يتعرضن للتمييز في مختلف أنحاء العالم؛ فدخلهن يقل عن دخل الرجال، وهن يعانين أسوأ عواقب الفقر وانعدام التعليم والحرمان من الحقوق السياسية والإنسانية. ومن الأهداف المرسومة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، خفض مستوى الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، غير أن ما يبذل من جهد غير كاف لبلوغ هذا الهدف. فتقديرات البنك الدولي تشير إلى ضرورة توفير ما بين ٣٥ و٧٦ مليار دولار سنوياً حتى عام ٢٠١٥ لكي يتمكن المجتمع الدولي من الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. وعلينا أن نشرع في مقارنة هذه المبالغ بالمبلغ الذي سينفق على الأسلحة النووية خلال العقد القادم، والمقدر بـ ١ تريليون دولار.

ومن المهم أيضاً أن نتأمل في النظريات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان وفي علاقتها بالأسلحة. وعلى سبيل المثال، ينبغي أن يُنظر إلى مسألة مبيعات الأسلحة إلى بلدان حيث يمكن التكهن على نحو معقول بحدوث انتهاكات لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من زاوية نظرية المسؤولية عن الحماية. حيث إنه يمكن الاستناد إلى هذه النظرية لمنع دولة ما من تصدير أسلحة إلى مناطق تشهد انتهاكات موثقة لحقوق الإنسان، وحيث يرحح اندلاع نزاع، أو حيث يمكن التكهن على نحو معقول بأن أنواع الأسلحة المباعة ستستخدم ضد السكان المدنيين، بدلاً من الانتظار إلى آخر لحظة، أي إلى وقت اندلاع الأزمة. فالحماية الحقيقية تُؤمن عن طريق الوقاية، لذلك وجب أن تكون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في صميم معاهدة تجارة الأسلحة التي سيتم التفاوض عليها في نيويورك في تموز/يوليه من هذه السنة.

أجل، يجب أن يأخذ النقاش حول الأسلحة النووية وتجارة الأسلحة الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان في الاعتبار، ويجب أن يراعي بوجه خاص التكلفة المالية ومن ثم الأثر المباشر على الأمن البشري والتنمية. وينبغي إدراج هذا النوع من التحليل في عملية إبراز التكاليف الإنسانية الناجمة عن الأسلحة النووية، كما يجب التصدي لتحويل قدر هائل من

الموارد المالية والبشرية من أغراض إعمال حقوق الإنسان لأغراض صيانة أسلحة غير مجدية وغير مشروعة ولا أخلاقية.

لقد بات من الملح إدراج هذه القضايا ضمن عمل هيئات معاهدات حقوق الإنسان وتناولها من جانب المقررين الخاصين والمكلفين بالإجراءات الخاصة، والتصدي لها في نهاية المطاف في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل التي يجريها مجلس حقوق الإنسان. فإدراج القضايا المتعلقة بالأسلحة النووية وتجارة الأسلحة والنفقات العسكرية في التوصيات الختامية التي تصدرها هذه الهيئات قد ينبه الحكومات إلى التكلفة التي تترتب على إنتاج ونشر واستخدام هذه الأسلحة من الناحيتين السياسية والأخلاقية.

لقد آن الأوان لمراعاة جوانب تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي في جميع العمليات المتعلقة بترع السلاح. فقد لاحظنا كيف أن نجاح المبادرات الرامية إلى حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية يُعزى بدرجة كبيرة إلى الآثار الإنسانية السلبية التي تترتب على استخدام هذه المنظومات من الأسلحة. فالأسلحة النووية تتسم بطابع عشوائي حقيقي وتخلّف عواقب إنسانية جسيمة على نطاق لا يمكن قياسه. هذا ما تقر به الوثيقة النهائية للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في عام ٢٠١٠، شأنها شأن عديد الحكومات ومنظمات المجتمع المدني واللجنة الدولية للصليب الأحمر. لقد حان الوقت للتطرق إلى هذه المسألة - فترع السلاح النووي أمر ضروري لحماية المدنيين وما لهم من حقوق إنسانية.

وشكراً السيد الرئيس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر السيدة بياتريس فيهن من الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية على بياها، وأتمنى لها ولكل النساء في رابطتها ولجميع السيدات الموقرات الحاضرات هذا اليوم عيداً سعيداً بمناسبة اليوم العالمي للمرأة.

هل من وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة؟ إن لم يكن الأمر كذلك، أود أن أرفع الجلسة وأعلمكم أن الجلسة العامة القادمة ستعقد يوم الثلاثاء، ١٣ آذار/مارس، الساعة ١٠/٠٠ صباحاً.

رُفعت الجلسة الساعة ٩/٥٠.